الدعم الديبلوماسي السوري للثورة الجزائرية

أ.د. صالح لميش*

لم يقتصر الموقف السوري من الثورة الجزائرية على الدعم الرسمي والشعبي فقط، بل تجاوز ذلك إلى الدعم الدبلوماسي في كل المؤتمرات، والمنتديات التي كانت تعقد سواء على المستوى الإفريقي أو العربي أو العالمي. ويمكن لنا دراسة الدعم الديبلوماسي السوري للثورة الجزائرية في عدة إطارات، هي بالترتيب، المؤتمرات التي كانت تعقدها الدول الإفريقية والآسيوية والعربية والمؤتمرات الدولية، ثم اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وأخيرا مناقشات الأمم المتحدة.

1– في المؤتمرات الآسيوية والإفريقية والدولية: الواقع إذا ما حاولنا استعراض كل المؤتمرات التي شاركت سوريا فيها منذ اندلاع الثورة الجزائرية حتى الاستقلال، فإننا نجد أن كل الدول ومنها سوريا قد لعبت دورا بارزا وأساسيا في إدراج القضية الجزائرية ضمن جداول أعمال هذه المؤتمرات، مما أعطى القضية الجزائرية وقعا عالميا حيث تضامنت معها شعوب أسيا وإفريقيا وأوروبا، وكانت كلها عوامل مساعدة لاستمرار الكفاح المسلح.

وتعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية السورية تجاه القضية الجزائرية إلى "مؤتمر باندونغ" الذي عقد في **18** أفريل **1955**م، والذي حضره ممثلون عن الأحزاب المغربية (جبهة التحرير الجزائرية، وحزب الدستور التونسي، وحزب الاستقلال المغربي)، وطالب ممثلو هذه الأحزاب الدول المشتركة في المؤتمر بأن تقدم طلبا إلى الأمم المتحدة بشان مناقشة القضية الجزائرية، وإعطاء أهمية لحق تقرير المصير الذي تدعو له الأمم المتحدة[1].

وقد أثيرت قضية شمال إفريقيا في اليوم الرابع حيث قدم مشروع من قبل المشاركين في المؤتمر نص على "أنه نظرا للأوضاع غير المستقرة في شمال إفريقيا، ونظرا للرفض الذي تبديه السلطات الفرنسية بعدم منح سكان شمال إفريقيا حق تقرير المصير والتحرر، فان المؤتمر الآسيوي الإفريقي يعلن أنه يساند حق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في التحرر والاستقلال، ويستعجل الحكومة الفرنسية للبحث عن حل سلمي لهذا المشكل[2].

*– أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر– قسم التاريخ– جامعة محمد بوضياف– المسيلة.

وقد لاقت هذه الدعوة تجاوبا وتأييدا دوليا من الهند وباكستان والصين وتركيا، وهو ما أعطى القضية الجزائرية بعدا سياسيا عالميا.

ولئن جاءت قرارات المؤتمر شاملة وعامة لكل القضايا التي تهم الدول الأسوية والأفريقية ولاسيما مقاومة الاستعمار وتحرير الشعوب، إلا أن المؤتمر أظهر بوضوح تضامن هذه البلدان فيما بينها، كما أنه كان فرصة لجبهة التحرير الوطني من تمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، والحصول على تأييد الدول الآسيوية والإفريقية في هيئة الأمم المتحدة[3].

وقد أعقب مؤتمر باندونغ مؤتمر آخر عقد في "بريوني" بيوغسلافيا 18-19 جوان 1956م، قدمت فيه جبهة التحرير مذكرة إلى المشاركين أكدت فيها أهدافها السلمية، وطالبت بعودة السيادة للشعب الجزائري وممارستها بصورة حرة وكاملة[4].

وقدّر المشاركون في المؤتمر الموقف في الجزائر الذي اعتبروه في نظرهم بالغ الأهمية، ويتطلب اهتماما عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام في ذلك الجزء من العالم.

ونظرا لإيمان المشاركين في المؤتمر بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقا فضلا عما يترتب على مقاومة الشعوب لها من أضرار بالحاكمين والمحكومين معا، فقد أبدى المشاركون عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر في الحرية، وأكدوا أن وجود عدد كبير من الأشخاص الذين هم من أصل أوروبي في الجزائر يجب حماية مصالحهم على أن لا يقف هذا في طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري، وأبدى المجتمعون تأييدهم لكل الجهود والمفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل عادل وسلمي، وطالبوا بإيقاف أعمال العنف بين الطرفين والدخول في مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للوضع في الجزائر.

وقد أعطى هذا المؤتمر القضية الجزائرية دعما دبلوماسيا على المستوى الدولي، وقد عبّرت عن ذلك جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني بقولها: "لاشك أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني، يمثل تقدما هاما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا وبحق الجزائريين بأن يعيشوا أحرارًا مستقلين[5].

ولم يقتصر الدعم السوري الديبلوماسي تجاه القضية الجزائرية في المؤتمرات فقط بل تجاوز ذلك إلى اللقاءات والزيارات؛ فخلال الزيارة التي قام بها "نهرو" إلى سوريا عام 1956م ناقش معه الرئيس القوتلي المشكلة الجزائرية، وطلب منه مناصرة القضية الجزائرية[6]، وفي مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في الفترة من 25 إلى 27 فيفري سنة 1957م، والذي حضرته سوريا ممثلة في شخص

الرئيس القوتلي أصرت سوريا إلى جانب الدول العربية على التأييد المطلق لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، وناشدت الهيئات الدولية لوضع حد للمجازر الفرنسية في الجزائر[7].

وحين عقد مؤتمر التضامن الآسيوي بالقاهرة في أواخر ديسمبر عام 1957م، والذي ضم عددا كبيرا من حركات التحرر الإفريقي والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين، وكان هذا المؤتمر ذا أهمية باعتباره كان مؤتمر شعوب وحركات سياسية ونقابية، وكان انعقاده في بلد عربي مناسبة مهمة لإظهار المدى العظيم الذي بلغه الكفاح الجزائري ضد فرنسا.

وقد ساهمت الدول العربية ومنها سوريا التي ترأست لجنة الحالة الاقتصادية العالمية والتبادل التجاري على مناقشة القضية الجزائرية التي أصدر المؤتمر بشأنها عدة توصيات مؤيدة لكفاح الجزائر ومطالبة بحريته واستقلاله، وقد طالب المؤتمرون من شعوب العالم بتنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لتعبئة الرأي العام لاستنكار السياسة الفرنسية، وبأن تتولى تلك الشعوب الدفاع عن قضية الجزائر في المنظمات الدولية، وأوصى المؤتمر بأن يكون الثلاثون من شهر مارس من كل سنة يومًا للتضامن مع الشعب الجزائري، وطالب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر، وتقديم المساعدة الفعالة للاجئين الجزائريين، وناشد البلاد الآسيوية والإفريقية أن تحاول التأثير على فرنسا لإنهاء حربها في الجزائر، وبذل المساعي لدى الحكومات الغربية الأخرى كي تكف عن مساندتها لفرنسا[8].

وقد أعطى هذا المؤتمر أهمية للقضية الجزائرية، حيث مثلت الجزائر في أمانة المؤتمر، وأبرز التقدم الذي حققه الشعب الجزائري في حربه من أجل استرجاع حريته واستقلاله، إضافة إلى ذلك فقد كان المؤتمر بالنسبة للوفد الجزائري الذي شارك في المؤتمر فرصة للاتصال بالوفود الأخرى، وشرح جوانب القضية الجزائرية لهم وجلب تأييد ومساندة دولهم التي أدركت بوضوح أهداف الشعب الجزائري .

وفي الفترة الممتدة بين 8 و13 ديسمبر 1958م عقد مؤتمر للشعوب الإفريقية المستقلة في "أكرا" عاصمة غانا، وكان شعاره هو "أن تكون إفريقيا حرة"، وقد ضمّ كل الحركات الوطنية في إفريقيا من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها، ودرست فيه تجارب الكفاح المسلح للشعب الجزائري الذي اعتبر كفاحه مثلا تاريخيا يمكن أن تستخلص الشعوب المكافحة الدروس منه[9].

وكان ضمن الوفود المشاركة وفد عن جبهة التحرير الوطني، الذي قدم مذكرة طالب فيها تأييد الدول الإفريقية والآسيوية للشعب الجزائري في كفاحه، والضغط على أمريكا حتى تقف موقف الحياد بين الجزائر وفرنسا[10].

وقد مثلت الجمهورية العربية بوفد هام ترأسه محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، الذي ألقى خطابا أبرز فيه شرعية كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلال بلاده حيث ذكر أن هذا المؤتمر رمز للعصر الحديث الذي نعيش فيه، وعلامة بارزة في طريق الإنسانية الذي يقود إلى ألوان جديدة من العلاقات بين الدول، وقد كان لهذا المؤتمر الدور الأكبر في استعراض مراحل الكفاح الجزائري، وعرض القضية الجزائرية ومناقشتها بين الأمم، وتفهم أكثر للأهداف الإنسانية[11].

وأوضح محمود فوزي معنى الاستقلال للدول الممثلة في المؤتمر وغيرها من الشعوب الواعية إذ قال "أن الإنسان بدأ يدرك الخطأ الكبير في سيطرة دولة على دولة أخرى،كما يدرك جنون السياسة المغامرة التي لا مبادئ لها ولا أخلاق، والتي تتبعها فرنسا في الجزائر[12]، وأكد محمود فوزي تأييد الجمهورية العربية المتحدة لشعب الجزائر وحريته، كما ندّد بالمشروع الذي عرضته فرنسا آنذاك، والذي يقضي بتقسيم الجزائر، وأكد أن هذا المشروع يعني تكرار مأساة فلسطين[13].

وقد جاءت قرارات المؤتمر مطابقة لوجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة، حيث عبر المؤتمر في قراره الثالث الخاص بالقضية الجزائرية عن انزعاجه من الموقف الذي بات يهدد السلام العالمي وسلامة إفريقيا، واعترف المؤتمر بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وندد باستمرار حرب الجزائر مطالبا فرنسا بمنح الجزائر استقلالها والدخول في مفاوضات لتسوية عادلة، كما طالب الشعوب المحبة للسلام بالضغط على فرنسا بطريق مباشر أو غير مباشر في حربها ضد الجزائريين، وأكد عزمه على مساعدة الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله، كما أوصى المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بأن تطلب من ممثليها في الأمم المتحدة بتعريف أعضاء المنظمة بالوضع في الجزائر[14].

ولقد أعطت هذا القرارات في مجملها دلالة واضحة عن مدى ما وصلت إليه الدول الإفريقية من النضج والإدراك الصحيح تجاه القضية الجزائرية، حيث أوضحت أهداف الثورة الجزائرية المعبرة عن مطامح الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات الإفريقية؛ فكان مؤتمر "مُنروفيا" عاصمة ليبيريا للحكومات الإفريقية الذي انعقد في 14 أوت 1959م[15]، وقد حضره وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية كعضو رسمي في المؤتمر، وقد كسبت القضية الجزائرية في هذا المؤتمر مكاسب جديدة حيث دخلت عن طريق وعي كل إفريقيا، ونالت التأييد الرسمي الصريح من كل الحكومات الإفريقية، واتخذت قرارات هامة لصالحها، وقد طالبت الجمهورية العربية المتحدة على لسان ممثلها في المؤتمر "حسين ذو الفقار صبري" بالتنديد بالفضائح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، ورفض القرار الفرنسي الهادف إلى إجراء التجارب

الذرية في الصحراء الجزائرية، وأبرز ممثل الجمهورية المتحدة صورا حية للإرهاب الفضيع وألوان الدمار التي لحقت بالجزائر منذ نوفمبر 1954م[16]. حيث ذكر "أن قيادة الجيش الفرنسي تعيش في ظل الفزع من تكرار موقعة "ديان بيان فو"، وأوضح أن ديجول لم يعرض حلا سياسيا جوهريا لحل القضية الجزائرية مؤكدا أن ديجول ليس في مركز يسمح له باتخاذ القرار لإيجاد حل للقضية الجزائرية[17].

وقد أوصى المؤتمر في قراراته بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري، وطالب فرنسا بسحب جيوشها والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، ونددّ بما تقدّمه دول أعضاء الحلف الأطلسي لفرنسا من أسلحة، كما استنكر المؤتمر استخدام الجنود الإفريقيين[18] في قتل إخوانهم في الجزائر، وألح على الدول المستقلة بمواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية على مستوى المحور الدولي، ومنح الجزائر المساعدات المادية لتمكينها من مواصلة الكفاح[19]، وقد اعترفت في هذا المؤتمر كل من غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان اعترافهما دليل على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية حيث اكتسبت القضية الجزائرية مكسبا إفريقيا جديدا.

وفي إطار دعم النضال الإفريقي عقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية في الفترة من 25 إلى 30 جانفي سنة 1960م، والذي اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة بوفد هام كان له الدور الأكبر في عرض القضية الجزائرية ومناقشتها حيث صدرت عدة قرارات بشأنها منها:

تأييد المباحثات الجزائرية الفرنسية من أجل تقرير المصير، ومُطالبة الدول المستقلة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ورصد مساعدات مادية في ميزانية الدول الإفريقية المستقلة لصالح الثورة الجزائرية كما ناشد المؤتمر الأمم المتحدة بإقامة السلام، والاعتراف باستقلال الجزائر[20].

وفي المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية الذي عقد في "كوناكري" عاصمة غينيا في الفترة الممتدة ما بين 11 و15 افريل 1960م بذلت الجمهورية العربية المتحدة مساعي حثيثة من أجل إصدار المؤتمر لقرارات تستنكر سياسة فرنسا في الجزائر، والموافقة على إنشاء جيش تحرير إفريقي آسيوي للاشتراك في تحرير الجزائر[21].

وفي الفترة الممتدة ما بين 4 و7جانفي1961م وبدعوة من الملك محمد الخامس عقد مؤتمر بالدار البيضاء في المغرب حضره رؤساء حكومات الجمهورية العربية المتحدة وغانا ومالي وغينيا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[22]. وقد بحث المؤتمرون القضايا الإفريقية، وبخصوص القضية الجزائرية أعلن المؤتمرون تصميمهم على تأييد الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة بكل الوسائل ودعم كفاحه في سبيل

الاستقلال، كما ناشد المؤتمر جميع البلدان التي تؤيد كفاح الجزائر بزيادة دعمها الدبلوماسي والمادي للحكومة المؤقتة[23].

وكانت قرارات هذا المؤتمر بشأن القضية الجزائرية إيجابية حيث عبرت بوضوح عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يطمح إلى الحرية والاستقلال.

وكان اجتماع عدد من رؤساء الدول العربية المستقلة حدثا تاريخيا بعيد الأثر في سير حركة التحرر العربي نحو تحقيق الأهداف الكاملة للشعوب المستعمرة، وبدون شك فقد سمح لهم هذا اللقاء في المغرب بالتعرف الدقيق على قضايا المغرب العربي عامة وقضية الجزائر على الخصوص.

ونالت القضية الجزائرية دعما إفريقيا آخر في مؤتمر شعوب إفريقيا الذي انعقد في القاهرة (25 إلى 30 مارس عام 1961م)، وقد لعبت الجمهورية العربية المتحدة دورا بارزا في هذا المؤتمر من أجل دعم القضية الجزائرية، حيث افتتح الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر بخطاب تعرض فيه لمراحل كفاح القارة الإفريقية ضد الاستعمار، وقد ربط ذلك بما كانت تمارسه فرنسا في الجزائر من ممارسات سياسية تتنافى مع الأعراف والقوانين الدولية، وألقى خطابا أمام المؤتمرين أوضح فيه أن قضية الجزائر تمثل ذروة النضال الإفريقي من أجل الحرية والاستقلال، وأكد أن الجمهورية العربية المتحدة تقدم كل التأييد المادي والمعنوي بدون حدود وبدون تحفظات لتضعها في نصرة الجزائر في مفاوضاتها مع فرنسا مؤكدا أن نتائج هذه المفاوضات لابد أن تكون في مستوى تضحيات الشعب الجزائري الذي خاض معركة ضد فرنسا بل ضد الحلف الأطلنطي[24]، وكانت القضية الجزائرية أولى القضايا التي استمع إليها ممثلو شعوب إفريقيا باعتبارها القضية الحية المتحركة في إطار المؤتمر وخارجه، وقد قدم رئيس الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر تقريرا أبرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وأعلن أن حكومة فرنسا عرضت الدخول في مفاوضات مع حكومة الجزائر، وقد قبلت الحكومة الجزائرية هذا العرض على أساس إيجاد حل سلمي يحقق الحرية والسيادة للشعب الجزائري، وأوضح أن احتمال فشل المفاوضات يكمن في مطامع فرنسا في الصحراء الجزائرية الغنية ببترولها ورغبتها في عدم إجلاء قواتها منها، وطالب رئيس الوفد الجزائري من الشعوب الإفريقية بأن تساند المفاوضين الجزائريين[25].

وأعلن المؤتمر في قراراته أن تقرير المصير للشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاع القائم بين فرنسا والجزائر، وأكد أن محاولات فرنسا لاقتطاع الصحراء الجزائرية فيه تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية، ولذلك قرر تأييد الحكومة المؤقتة الداعي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة

الفرنسية ووضع مبدأ تقرير المصير موضع التنفيذ، وطالب المؤتمر الدول الإفريقية بزيادة المساعدات المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية حتى يحقق الشعب الجزائري استقلاله، واعتبر المؤتمرون أراضي الصحراء من الأراضي القومية الجزائرية، وقد دعم مؤتمر القاهرة هذا التوجه، وأقر أن تصميم الشعوب الإفريقية على استخلاص حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات، وكانت قراراته تعكس هذا التصميم.

وإذا ما حاولنا تقييم نتائج هذه المؤتمرات؛ فإننا نرى أن هذا المؤتمرات، وفي مجمل قراراتها، قد أعطت القضية الجزائرية دفعا معنويا على المستوى العالمي، وأكسبتها التأييد والمساندة، وقد لعبت قراراتها دورا دبلوماسيا إعلاميا.

2- في الجامعة العربية: قبل أن نبدأ في استعراض موقف سوريا تجاه الجزائر في جامعة الدول العربية لابد من القول أن تحرك الجامعة العربية كان قبل اندلاع الثورة، حيث أنه أثناء حوادث 8 ماي 1945م التي عرفت فيها الجزائر مأساة حقيقية، وكانت الجامعة العربية وليدة لم تكتمل لها أسباب كمال أجهزتها، ولم يكن مجلسها قد عقد جلسة واحدة بعد، ومع هذا بدأت مساعيها الحثيثة لتخفيف حدة التوتر الذي تسبب فيه العدوان الفرنسي، ولكي يتاح للعالم أن ينظر بإنصاف إلى قضية شعب الجزائر. حيث بحث الأمين العام للجامعة العربية مع وزير أمريكا المفوض بالقاهرة موضوع هذا الاعتداء الوحشي، وأشار إلى مسؤولية أمريكا أمام شعوب شمال إفريقيا، وإلى المحاولات غير المشروعة التي تقوم بها فرنسا لاستعادة نفوذها في المنطقة، ونبهت الأمانة العامة للجامعة إلى التناقض بين عدوان فرنسا الغاشم هذا، وبين ما يبذله الحلفاء للشعوب المظلومة من وعود بالحياة الحرة الكريمة، وقد تلتت الأمانة العامة بهذا الشأن كتابا من الولايات المتحدة أكدت فيه أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الموقف الذي ظهر في الجزائر إثر عدوان الثامن ماي، وذكرت الولايات المتحدة أنها أرسلت تعليمات إلى السفير الأمريكي في باريس ليلفت نظر وزير خارجية فرنسا إلى هذه الحالة الخطيرة وليبين له أن الولايات المتحدة الأمريكية يساورها القلق من احتمال ظهور حالة في شمال إفريقيا قد يكون لها أخطر العواقب، ليس فقط على الفرنسيين وإنما على علاقاتهم مع العالم العربي أجمع[26].

وبعد استعراض الأحداث وتطوراتها قرر مجلس الجامعة "أن يعهد إلى الأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع لتخفيف التعسف والاضطهاد والويلات التي تنزل بشعوب شمال إفريقيا[27]، وفي نهاية ماي سنة 1946م عقد ملوك ورؤساء الدول العربية مؤتمرا في انشاص- إحدى المدن المصرية،

ليبحث شؤون العالم العربي، وأصدروا بيانا أوكلوا فيه إلى الجامعة العربية السعي لتحقيق رغبات أهل بلاد شمال إفريقيا" تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

وفي 11 ديسمبر سنة 1946م أرسلت الأمانة العامة مذكرة إلى الحكومة الفرنسية أشارت فيها إلى المعاملة السيئة التي يعانيها العرب في شمال إفريقيا مع إبداء عطف مجلس الجامعة العربية الشديد على شعوب المغرب الأقصى الجزائر تونس[28].

وقد كانت الأوضاع في شمال إفريقيا موضوع اهتمام مجلس الجامعة العربية في كل مناسبة، حيث ألفت الجامعة لجنة "لبحث شؤون المغرب العربي"، وعقدت جلساتها بين 28 أوت 1950م و18 جانفي1951م أعدت فيها دراسة مستفيضة عن قضايا المغرب العربي كانت هي الأساس الذي اعتمد عليه المجاهدون الوطنيون في هذه الأقطار لمعالجة قضاياهم في المحافل الدولية وغيرها من الهيئات السياسية العالمية[29]، وأمام الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد حوادث الثامن ماي، أصدر مجلس الجامعة قرارا بموافقته على قرار اللجنة السياسية حول قضايا شمال إفريقيا تضمن الفقرة التالية:

أما فيما يتعلق بالجزائر، فتوصي اللجنة بأن يثار هذا الموضوع أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة، وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسات وافية عن مختلف الشؤون في الجزائر لتكون بين أيدي الوفود العربية عند إثارة هذه القضية، وتوصي اللجنة بأن تبذل المساعي منذ الآن لدى لجنة حقوق الإنسان تمهيدا لبحث هذه القضية للتمكن من إثارتها أمام اللجنة الثالثة.

ونظرا لمتطلبات الكفاح في المعرب العربي، قررت الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية في19 ديسمبر 1953م إنشاء صندوق الإعانات المالية لقضايا شمال إفريقيا،كما خصصت الجامعة العربية لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف وأنشأت إلى جانبها هيئة ضمت ممثلين لجميع الهيئات المغربية، وذلك لتحقيق أهداف هذا الصندوق، وطلب المجلس من الحكومات العربية المساهمة في هذا الصندوق، ومساعدة إخوانهم في شمال إفريقيا[30].

وتلقت الجامعة العربية قبل اندلاع الثورة عدة اتصالات ورسائل من قبل عدة شخصيات جزائرية كانت في معظمها تطلب المساعدة وتدويل القضية الجزائرية سياسيا، من ذلك الرسالة التي أرسلها "مصالي الحاج" إلى الأمين العام للجامعة "عبد الخالق حسونة" في 20 أكتوبر سنة 1954م، والتي أوضح فيها خطورة الوضع في الجزائر وتطور كفاح الشعب الجزائري باسترجاع كرامته وحريته مطالبا في نفس الوقت بالنظر إلى القضية الجزائرية على أساس أنها قضية محورية في الكفاح العربي مطالبا رفع القضية إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وامتثالا لهذا الطلب قام ممثلو الدول العربية في الجامعة

بتأييد ومساندة الثورة الجزائرية متخذين من أساليب السلطات الفرنسية نحو الشعب الجزائري مبررا للرد على أي دعاية فرنسية تهدف إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي[31].

ولقد برزت القضية الجزائرية على الصعيد السياسي العالمي، بداية من الجامعة العربية التي قامت بدورها مع الدول العربية للتعريف بهذه القضية على المستوى الدولي؛ ففي 12 نوفمبر سنة 1954م كتبت جريد "لوموند le Monde" ما يلي: "صرّح الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في الأمم المتحدة قائلا: "إن الجامعة العربية ستؤيد الحركة الحالية للتحرير في الجزائر، فالجزائريون لهم الحق في أن يحكموا أنفسهم، وفي وقت لم تراعي فيه هيئة الأمم المتحدة ذلك فمن غير المقبول أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية، إن الوضع في الجزائر قضية دولية والاضطرابات الراهنة ستتواصل، وستزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية، وعالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة"[32].

وتعلق جريدة لوموند على هذا التصريح بقولها: "في الأوساط العربية قيل لنا أن الشقيري لا يمثل الدول العربية، وأن هذه لا تنوي حاليا عرض قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة".

ونفس الخبر نشرته "الجزائر الجمهورية" بالصورة التالية المختلفة قليلا والمتميزة للشقيري عن غيره: "في بيان للصحافة صرح أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة بما يلي: "وإن الجزائريين لهم الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم، وفي عصر هيئة الأمم المتحدة، هذا الذي نحن فيه، فمن غير المقبول بتاتا أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية"، "ولكن في الأوساط العربية لدى المنظمة الدولية يصرح البعض بأن بيان السيد الشقيري لا يلزم البلاد العربية الأخرى، التي ليس في نيتها إلا ان تعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة"[33].

وفي 13 جوان سنة 1955م، بعث الأمين العام للجامعة العربية مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوجه فيها نظره إلى ما تمارسه فرنسا من ظلم وتعسف تجاه الشعب الجزائري موضحا النتائج والعواقب التي ستترتب عن هذا الوضع، وبعثت الأمانة العامة بمذكرات مماثلة إلى سفارات دول مؤتمر باندونج وإلى وزارات خارجية الدول الإفريقية،كما بعثت بمذكرات إلى سفارات دول حلف شمال الأطلنطي موجهة النظر فيها إلى ما قامت به السلطات الفرنسية من سحب قوات كبيرة تابعة للحلف، وإرسالها إلى الجزائر لتقمع بها الوطنيين[34].

وأمام تطور القضية الجزائرية عام 1956م لجأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى تأليف لجنة فرعية لدراسة قضية الجزائر من كل نواحيها، وقد ترأست سوريا هذه اللجنة حيث كلف السيدُ

"سعيد الغزي" رئيس وزراء سوريا آنذاك برئاسة هذه اللجنة التي سعت إلى تقديم كل المعطيات عن الجزائر لممثلي الدول العربية حاثة إياهم على تقديم المساعدة والعون لهم[35].

ونظرا للتوترات التي عرفتها الجزائر والناتجة عن السياسة الفرنسية التي اتخذت أشكالا متعددة في إبادة الجزائريين وتضييق الخناق عليهم دعت الحكومة السورية الجامعة العربية إلى اتخاذ مواقف عملية فعلية تجاه فرنسا، وذلك بمقاطعتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا[36].

وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بسوريا عام 1956م اغتنمت الصحافة السورية هذه الفرصة لطرح جملة من المواضيع على الأمين العام للجامعة، والذي أوضح أن اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية بدمشق سيتخذ قرارات حاسمة بالنسبة للجزائر؛ فذكر "من مصلحة الجزائريين أن يدركوا أنهم لا يحاربون لوحدهم بل إن كل عربي مسؤول أو غير مسؤول يقف إلى جوارهم"[37].

وقد حرصت سوريا في هذا الاجتماع على اتخاذ موقف موحد اتجاه فرنسا، وقد كلل نشاطها إلى جانب الدول العربية باتخاذ جملة من القرارات تمثلت فيما يلي:

1- مطالبة فرنسا بالكف عن عدوانها في الجزائر، وأن تحل القضية الجزائرية كما حلت القضية التونسية والمغربية.

2- عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.

وكلفت وزارة الخارجية السورية بوضع نص المقررات لتزويد الدول والوفود العربية في الأمم المتحدة بالمعطيات الكاملة عن الجزائر[38]، وبعد هذا الاجتماع أقر السيد "سعيد الغزي" رئيس الوزراء السوري "أن الدول العربية ستطلق حرية التطوع للشباب العربي إلى حركة النضال التي يقوم بها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وستؤلف لجان لجمع التبرعات العينية والمالية في سوريا والبلاد العربية لدعم نضال الجزائر[39].

وواصلت الدول العربية بما فيها سوريا تبني القضية الجزائرية والدفاع عنها بتنبيه العالم إلى فضائح فرنسا وجرائمها. ففي اجتماع 7 ديسمبر سنة 1958م لمجلس جامعة الدول العربية ندد المجلس بالمحاولات التي تبذلها الحكومة الفرنسية والتدابير التعسفية التي تلجأ إليها لحرمان الشعب الجزائري من حريته واستقلاله مؤكدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفق المبادئ المقررة التي اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة[40]. وبمناسبة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958م وانضمامها إلى جامعة الدول العربية رحب "السيد عبد الحميد غالب" رئيس وفد الجمهورية العربية

المتحدة بذلك مؤكدا أنه في مثل هذه المناسبة التي تجمعنا اليوم يطلق الأعضاء القدامى في تلك المنظمات كلمات الترحيب بانضمام الأعضاء الجدد فيتبادلون الخطب والتمنيات، إلا أن الترحيب الذي قابلت به الشعوب العربية انضمام تونس والمغرب ينبعث من صحوة هذه الشعوب وعزمها على المضي في كفاحها ضد الاستعمار في شتى أنواعه وصوره وألوانه، ثم أضاف قائلا إننا نغتنم فرصة مولد حكومة الجزائر، هذه القوة العربية الحرة، لنؤكد للمجاهدين المكافحين في أرض الجزائر عزمنا على مواصلة تأييدهم في كفاحهم المجيد ضد قوى الاستعمار والاستقلال[41]. ولم يتوقف دور الدول العربية في الجامعة على الدعم الدبلوماسي على مستوى المنظمات والهيئات الإفريقية والدولية، ولا على التنديد بالسياسة الفرنسية في الجزائر، بل إن هذا الدعم ساير وبشكل أساسي تطور الثورة الجزائرية وما يفرضه هذا التطور من مساعدات مادية. ولهذا الغرض قرر مجلس الجامعة تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر، وطلب من كل الدول دفع حصصها، والتي كانت كالآتي[42]:

المملكة الأردنية	56400	%2.82
جمهورية السودان	120000	%6
المملكة العراقية	319500	%15.98
المملكة العربية السعودية	391400	%14.57
الجمهورية العربية المتحدة	10058000	%50.29
لبنان	112800	%5.64
ليبيا	37600	% 1.88
اليمن	56400	%2.82

ونلاحظ من خلال هذا التوزيع أن ما خصص للجمهورية العربية المتحدة: سوريا ومصر "فاق بكثير حصص الدول الأخرى، وهذا يعكس مدى التفاوت في المؤازرة العربية بين الدول نفسها تجاه القضية الجزائرية.

وردا على هذا الطلب تلقت الأمانة العامة كتابا من السيد وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 20 جويلية سنة 1958م ومعه شيك بمبلغ مائة وسبعين ألف جنيه، وقد حولته الأمانة العامة إلى جبهة التحرير الوطني لمواجهة طلباتها العاجلة.

وبقيت الوفود العربية بالجامعة تذكر بالقضية الجزائرية واعتبارها قضية محورية وأساسية؛ ففي الدورة الحادية والثلاثين أكد ممثل الجمهورية العربية المتحدة "رفيق العشا" أنه مرت خمسة شهور على

انقضاء الدورة الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربية، وكفاح العرب يستمر بعزم وحزم في شتى الميادين، وإخواننا في الجزائر مازالوا يقدمون التضحيات الجسيمة في سبيل استعادة حريتهم من المستعمرين الظالمين الغاصبين، مطالبا بنصرة الجزائر، ذلك أن الخطر الذي تواجهه الأمة العربية هو طغيان الاستعمار بغية تجزئة الوطن العربي وتفكيكه[43].

وفي الدورة الثانية والثلاثين لجامعة الدول العربية التي انعقدت بمدينة الدار البيضاء بالمغرب في فاتح سبتمبر سنة 1959م طالبت الأمانة العامة للجامعة من الدول الأعضاء بذل المساعي على المستوى الدبلوماسي لإحباط محاولات فرنسا الهادفة إلى تضييق الخناق على الجزائريين، وقد تبنى هذا التوجه ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة العربية "فريد زين العابدين" الذي ذكر "أن الأمة العربية أصبحت عاملا قويا ومؤثرا بحكم تاريخها وبفضل موقفها وتأثير نهضتها، ولازالت تخطو خطواتها غير أننا رغم التطورات الخطيرة التي تمت نلاحظ أن بعض الدول الأجنبية لا تزال تتخذ من الاستعمار دليلا تتبعه في سياستها في الجزائر، وما دام الأمر كذلك فإنه من العسير أن يستقر الوضع، ومن العسير أن يحقن الدم المراق...، لقد خيّرنا الاستعمار أن يقضي علينا في عقر دارنا، وقد اخترنا القضاء عليه...، ولقد خيّرنا الاستعمار أن يقوم فيزيل معالم قوميتنا وبين أن نزيله...، وقد اخترنا أن نزيله، وإن جهاد الأمة العربية لدليل على ذلك[44]، وقد خرجت هذه الدورة بعدة توصيات تخص الجزائر تمثلت فيما يلي:

1- العمل على وضع القضية الجزائرية في موقعها القومي والدولي.

2- حث الدول العربية على القيام بمساع جماعية وفردية لدى دول حلف الأطلس ومطالبتها بوضع حد لاستعمال أسلحة هذا الحلف.

3- بذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الآسيوية والإفريقية وغيرها للاعتراف بالحكومة المؤقتة[45].

وبعد أن تعالت الأصوات التي تقلل من شأن الكفاح الجزائري وتتهم قيادة الثورة بعدم قدرتها وكفاءتها على تسيير شؤون الجزائر في محاولة لإضعاف الكفاح الجزائري واحتوائه من قبل فرنسا عارض ممثل الجمهورية العربية المتحدة "فريد زين العابدين" هذا الطرح في اجتماع مجلس الجامعة في دورته الثانية والثلاثين بقوله: "إن الشعب الجزائري شعب عريق، لقد رفع رؤوسنا جميعا بجهاده، وأعلى مكانة الأمة العربية في السنوات الخمس الماضية لدرجة لم تكن متصورة قبل ذلك الحين، فبات الآخرون يعلمون حيوية الأمة العربية، وإن في نفوسنا اليوم شعور وقناعات وإيمان ومقومات تتردد فيها وكأنها

نفخة من عقبة بن نافع وموسى بن نصير، هذا الشعب الجزائري الذي قيل عنه غير قادر على الاستقلال، وإذا ما استقل فسيهدم استقلاله، انظروا إليه فالتنظيم القومي والتنسيق بعقل وبإيمان استطاع أن يصبح قوة تجاه دولة من أكبر دول الأرض...، إننا نرى أن إرادة الشعب الجزائري تكبر وإرادة الغير تضعف...، إننا نأمل أن نجتمع في القريب العاجل في الجزائر، نقول ذلك على يقين بأن هذا سيكون بإرادة أهل الجزائر[46]. وأمام تطور الوضع في الجزائر أرسلت وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية مذكرة تطلب فيها من الأمين العام للجامعة عقد جلسة لمناقشة التطورات التي تعرفها الجزائر[47].

وردا على هذه المذكرة طلبت وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة من الأمين العام للجامعة إشعار كل الوفود العربية بالاهتمام بالقضية الجزائرية أثناء عرضها في هيئة الأمم المتحدة والدفاع عنها باستماتة واتخاذ ما يلزم بشان هذه القضية[48].

وعلى إثر استقلال الجزائر الذي رحبت به كل الدول العربية، حيّ مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادي السابع والثلاثون ذلك، حيث رحب رئيس الوفد السوري الدكتور "الزكي الحابي" بهذا الانتصار الذي جاء معبرا عن استعادة الشعب الجزائري لحقوقه المسلوبة، وقال "إني في هذه المناسبة أوجه باسم الجمهورية العربية السورية والشعب السوري بتحية الإكبار والإجلال إلى الشعب العربي الجزائري الشقيق وقادة ثورته الأشاوس، وبالترحم على أرواح شهدائه الأبرار متمنيا للجزائر الحرة المستقلة النجاح والازدهار"[49].

وبمناسبة انضمام الجزائر إلى جامعة الدول العربية أشاد ممثل سوريا في الجامعة العربية "قاسم مردم" بذلك، واعتبره انتصارًا للأمة العربية قاطبة، حيث قال: "أرحب ترحيبًا قلبيًا بالجمهورية الجزائرية عضوا كاملا في جامعة الدول العربية، كما لا يفوتني القول إن الجزائر كانت على الدوام في قلب كل عربي لأنه بنضالها الجبار وكفاحها النادر أعادت للشعب العربي ثقته بنفسه، وأنارت له طريق المستقبل بعد أن عمّ الظلام الذي خيّم على الجو العربي، ثم أضاف أن نضال الشعب الجزائري قد أعاد إلى نفوسنا الثقة بعظمة أمتنا، وزاد إيماننا بحقيقة دورنا في التاريخ الإنساني، وبعث في العصر الحديث أرقى صفحات أمجادنا الغابرة، إنه نضال إنساني بأعمق وأنبل ما في الإنسانية من طموح إلى الخير والعدل والسلام؛ فمن وحي هذا النضال وتلك البطولة، ومن كل المعاني الخيّرة التي رفع لواءها شعب الجزائر المكافح سنستمد القوة والفعالية لتحقيق أمال العرب في تحرير أرضنا المقدسة[50].

من خلال هذا العرض لموقف سوريا والدول العربية تجاه القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية يمكن لنا القول أن تأسيس الجامعة العربية تزامن مع بداية الوعي العربي بكيانه ومقوماته، ولذلك بنت هذه الجامعة ومنذ تأسيسها على هذا التوجه الذي يخدم القضايا العربية برمتها، ولعلّ الثورة الجزائرية وصمود الجزائريين بقوة وشجاعة ساهم إلى حد بعيد في إبراز الهيئة لأنها أي هذه الثورة كانت تعكس أمال وطموحات كل الشعوب العربية، وهذا ما زاد في التجاوب معها. وسوريا كانت من دول الريادة التي حملت لواء الدفاع عن العرب والعروبة، ومن هنا فهي كانت حاضرة في كل دورات مجلس الجامعة العربية، ودافعت باستماتة عن القضية الجزائرية لأنها كانت ترى أنها تدافع عن جزء مهم من الأمة العربية، وقد اتخذ دفاعها قوة وصلابة بعد الوحدة السورية المصرية سنة **1958**م، وهو ما أعطى للجامعة العربية نوعا من الصلابة، وزادها نوعا من القوة غير أن ما يعاب على الأنظمة العربية آنذاك جميعها أنها لم تساير بشكل واقعي حجم الثورة الجزائرية، وتضحيات الشعب الجزائري، وذلك ما نلمسه من خلال الإعانة المادية للثورة الجزائرية، وربما يرجع ذلك إلى التداخل في العلاقات العربية والعلاقات العربية الأوروبية، وكثيرا ما كانت تتحكم المصالح في مسار علاقات بعض الدول ببعضها البعض.

3– في هيئة الأمم المتحدة: يعتبر بحث القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة مرحلة سياسية هامة في كفاح الشعب الجزائري، وذلك أن بحث القضية الجزائرية في الميدان الدولي هو أول انتصار سياسي يجنيه الشعب الجزائري بعد فترة من كفاحه المرير، ولا يرجع هذا الانتصار إلى النتائج المتوقعة في الأمم المتحدة، فمن الواضح أن الحكومة الفرنسية قد أعدت بمساعدة حلفائها حلولا سياسية مختلفة تهدف إلى الاستمرار في فرض نفوذها على الجزائر والسيطرة عليها، والتصدي لعرض هذه القضية في المحافل الدولية حتى لا تنال عطف ومؤازرة بعض الدول المحبة للحرية والسلام، وعزل الثورة الجزائرية خارجيا.

لذلك عملت قيادة الثورة منذ اندلاعها على تدويل القضية الجزائرية دوليا لأنها كانت تؤمن إيمانا قاطعا بان مواجهة الاستعمار الفرنسي لا تقتصر على الكفاح وحده بل إن هذا الكفاح لا يتوج بانتصار حقيقي إذا لم يواكبه عمل دبلوماسي ودعم خارجي، ومن هذا المنطلق عملت قيادة الثورة على ترسيخ هذا التوجه.

وتعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية تجاه القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى جهود الجامعة العربية التي كلفت المملكة العربية السعودية برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن، ووطالبت الدول العربية بمساندتها في ذلك لتحقيق أماني الجزائريين[51].

وقد أرسلت هذه الأخيرة مذكرة إلى مجلس الأمن في 5 جانفي سنة 1955م للفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوضع في الجزائر على اعتباره يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، وأبرزت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها، أن فرنسا تحاول تحت أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد طمس حقائق الشعب الجزائري الوطنية والثقافية والدينية عن طريق ما تمارسه من أعمال عسكرية[52]. وعلى الرغم مما تناولته المذكرة من حقائق وتجاوزات السلطات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، إلا أن المذكرة لم تجد لها صدى بين أعضاء مجلس الأمن[53]، وقد يعود ذلك إلى عدم بلورة موقف عربي وإفريقي موحد من منطلق أنها قضية فرنسية داخلية وحلها لا يكون إلا على يد فرنسا.

وعندما أعيدت المحاولة في جوان سنة 1956م لم يؤيد إدراج القضية الجزائرية سوى الاتحاد السوفياتي وإيران، وكانت فرنسا هي التي جرت مجلس الأمن إلى بحث موضوع الجزائر، عندما تقدمت إلى مجلس الآمن بشكوى قبل العدواني الثلاثي تشكو فيها مصر بأنها تزود الثوار الجزائريين بالأسلحة[54].

وقد كانت أول محاولة لإدراج القضية الجزائرية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما تقدمت أربعة عشر دولة افروآسيوية في 26 جانفي سنة 1955م بطلب تدعو فيه الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، واستندت تلك الدول إلى روح ميثاق الأمم المتحدة الذي يراعي الاعتبارات السياسية والاجتماعية لأي مشكلة دولية، وأكدت هذه الدول أن وجود الفرنسيين في الجزائر إنما هو نتيجة القهر العسكري، وإن تقرير المصير للشعب الجزائري أقوى من الفقرة السابعة[55] من المادة الثانية في ميثاق الأمم المتحدة التي تحتج بها فرنسا[56].

وكان الوفد السوري في هذه الدورة، والذي ترأسه "خالد العظم" وزير خارجية سوريا، ممن تعرضوا للقضية الجزائرية، وطالبوا بإيجاد حلٍّ لها حيث قال: "كنا نأمل من الأمم المتحدة أن تجد حلولا عادلة لدول شمال إفريقيا، وكنا نأمل كذلك من هذه المنظمة أن تؤيد كل ما من شأنه أن يعجل بتحرير الشعوب"، وأضاف أن "الأحداث في شمال إفريقيا تثير قلقا، ويمكن أن تسفر عن أحداث، وأن تحرير شمال إفريقيا يعد جزءا من الوطن العربي، وأكد أن تحرير هذه البلاد سيكون وسيلة للخلاص من

المصاعب الدولية التي تسببت فيها حالتها الحاضرة، وأضاف "العظم" أن لا حاجة لنا بأن نؤيد كل التأييد حركة التحرير في هذه المنطقة[57].

ونظرا للمعارضة الشديدة التي واجهتها دول الكتلة الأفروآسيوية فقد اكتفت بتوصية اللجنة الأولى بإدراج القضية الجزائرية بأغلبية الأصوات، وأمام هذه الموافقة انسحبت فرنسا وقاطعت الجمعية العامة، ولكنها عادت إليها حين تقرر من جديد عدم بحث القضية[58].

وقد حققت القضية الجزائرية في هذه الدورة انتصارا كبيرا حيث تجاوزت المرحلة الأولى وأصبح من المتيسر مناقشتها في الجمعية العامة في الدورات اللاحقة.

وقبل انعقاد الدورة الحادية عشرة تبنت سوريا عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لذلك سعت الحكومة السورية مع الدول العربية والإفريقية لاتخاذ موقف موحد تجاه هذه القضية، حيث عقد الدكتور "صلاح الطرزي" الأمين العام لوزارة الخارجية السورية لقاء مع السيد "لحود سليم" وزير الخارجية اللبناني، وقد اتفق الطرفان حول توحيد الآراء تجاه القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، والقيام باتصالات دبلوماسية لوقف أعمال فرنسا في هذا القطر العربي[59].

وعندما عرضت القضية الجزائرية في هذه الدورة طالب مندوبها من مجموعة الدول الآفروآسيوية طرح القضية على مجلس الأمن، ولكن هذا الأخير رفض إدارج القضية في جدول أعماله[60]، وقد أعربت الدول العربية في هذه الدورة عن خيبة أملها في أن فرنسا لم تستغل المحاولات التوفيقية التي أبدتها الأمم المتحدة، وسعت إلى أعمال القمع العسكرية ضد الشعب الجزائري مما يلزم الجمعية العامة أمام مسؤوليتها في وضع حد لهذه الأعمال، وتولى[61] بينو "**Pineau**" وزير خارجية فرنسا الدفاع عن سياسة حكومته في الجزائر حيث أعاد من جديد تحذيراته إلى الأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية فرنسية داخلية[62].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة، قدمت مشاريع قرارات ثلاثة، ونشير هنا إلى القرار الذي تبنته سوريا مع مجموعة الدول الأفروآسيوية ونصّ على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة إلى رغبات الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير، ودعوة فرنسا وشعب الجزائر إلى مفاوضات لوقف الأعمال العسكرية، وإيجاد تسوية سلمية للخلاف بينها طبقا لميثاق الأمم المتحدة[63].

وعلى الرغم من اعتدال قرار الكتلة الآفروآسيوية إلا أن هذا الاقتراح لم يحصل على الأغلبية أثناء الاقتراع[64]، ولم توافق الجمعية العامة إلا على اقتراح أكثر ميوعة وأشدّ غموضا تقدمت به اليابان

وسيام والفلبيين وبعض دول أمريكا اللاتينية، وصدرت بشأنه توصية في 15 فيفري سنة 1957م، حيث تعمدت الجمعية العامة عدم ذكر طرفي النزاع، وعدم الإشارة إلى المفاوضات حتى لا يكون في توصيتها هذه اعتراف ضمني بأن الجزائر كيان مستقل قائم بذاته، وجاء في التوصية أن ما يجري في الجزائر الآن قد أدى إلى آلام كثيرة وخسائر جسيمة في الأرواح لذلك فالجمعية العامة للأمم المتحدة تعرب عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة وبروح مستميته إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر[65].

وقد أقر هذا المشروع بالإجماع مع امتناع فرنسا على الاشتراك في الاقتراع حيث اعتبر هذا القرار بمثابة إعطاء فرصة جديدة لفرنسا لتسوية القضية الجزائرية[66].

وجاء انعقاد الدورة الثانية عشرة في شهر ديسمبر سنة 1957م حيث تقدمت سوريا مع ستة عشرة دولة أفروآسيوية بطلب إلى الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وذكروا فيه عدم وجود أي خطوات عملية من جانب فرنسا للتقدم نحو تحقيق قرار الأمم المتحدة، ولاقت هذه الدعوة مساندة من قبل بعض الهيئات والتنظيمات الشعبية العربية من ذلك البرقية التي أرسلتها لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي السوري إلى السيد "همر شولد" وإلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العمومية جاء فيها:

منذ أن اعتدت فرنسا عام 1830م على حرية الشعب الجزائري وأطاحت بحريته واستقلاله، وهذا الشعب يواصل كفاحه دفاعا عن حريته واستقلاله بثورات متوالية، ولم تستطع قوى التنكيل تجميد هذا النضال، وفي هذا البرهان القطاع على تصميم هذا الشعب العربي ومن ورائه الأمة العربية جمعاء على المضي في الكفاح التحريري حتى تحقيق حرية الجزائر وسيادتها كاملتين [67]، وحثّ البيان الأمم المتحدة على اتخاذ موقف واضح تجاه هذه القضية حيث ذكر أن الأمة العربية شديدة الأمل بأن قيام هيئة الأمم بمناصرة شعب الجزائر في حقه الطبيعي بتقرير مصيره، إنما تخدم المبادئ التي حواها ميثاقها وتعمل على توطيد السلام[68].

وشاركت الوفود العربية في مناقشة القضية الجزائرية أثناء عرضها على اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، وكان الوفد السوري برئاسة صلاح الطرزي الأمين العام لوزارة الخارجية السورية الذي ركز على المعطيات التاريخية والحقائق العلمية لإثبات وجود المجتمع الجزائري بكيانه ومقوماته وانتمائه الجغرافي والحضاري، حيث ذكر أن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر ينفي وجود صفة الدولة في الجزائر، ويزعم أن هذه الدولة لم تكن موجودة قبل عام 1830م، وعلق ممثل سوريا على ذلك بقوله: "من المجحف لأي باحث أو مؤرخ أن ينصاع وراء هذا الطرح، فالجزائر دولة عربية إسلامية،

وكانت قبل عام 1830م دولة قائمة بكيانها ومقوماتها الحضارية واللغوية والدينية، وما حدث عام 1830م من قبل فرنسا هو اعتداء واحتلال، ونبه الطرزي "المجتمع الدولي إلى إدراك هذه الحقائق جيدا، وفي النهاية ختم ممثل سوريا بيانه بمناشدة الجمعية العامة العدالة وبعد النظر، وطالب منها دون تردد مناقشة القضية الجزائرية مطالبا من فرنسا الالتزام بذلك، إذ قال: "إننا لا نقبل ولا نريد أن يبقى الوضع كما هو في الجزائر، بل ما نريده أن تدرك كل الدول الأعضاء في هذه الهيئة حقيقة هذا الوضع، إن ما تعانيه الجزائر وشعب الجزائر يتطلب منا إنصافه ومنحه حقوقه التي يدافع عنها"[69].

وعندما عرضت القضية الجزائرية على الجمعية العامة في نفس الدورة طالبت سوريا ودول الكتلة الأفروآسيوية عرض القضية الجزائرية رافضة الادعاءات الفرنسية الداعية إلى أن قضية الجزائر قضية داخلية تخص فرنسا وحدها[70]، ورغم ذلك بقي المشروع كما هو، وعلى إثر ذلك تقدمت الدول اللاتينية بمشروع آخر تشير فيه إلى المساعي الحميدة التي أشير إليها أثناء مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية الأولى، وتعرب عن أملها مرة أخرى في إمكانية الوصول إلى حل سلمي عادل وديمقراطي بالوسائل المناسبة وحسب مبادئ الميثاق.

وبعد أن فشلت المساعي التي بذلت لتقريب وجهات النظر في اللجنة الأولى تقدمت كندا وايرلندا والنرويج بتعديل للمشروع العربي الآسيوي الإفريقي الذي يغير معنى المشروع الأساسي وروحه، وقد قررت الوفود الآسيوية والإفريقية التصدي لمناورات التعديل والتصويت ضد المشروع إذا ما قبل التعديل، ولدى التصويت على التعديل، فاز بأكثرية 37 صوتا ضد 36 وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت[71].

وعلى إثر ذلك رفعت المجموعة الأفروآسيوية تقريرها إلى الجمعية العامة معلنة أنها لم تستطع الوصول إلى قرار حول قضية الجزائر، وقد تم الاتفاق أخيرا على إقرار مشروع النص التالي:

1- تعرب الجمعية العامة عن قلقها تجاه الحالة القائمة في الجزائر.

2- تثمين الوساطة التي يقوم بها كل من المغرب وتونس.

3- تعرب عن رغبتها في إجراء حوار ومحادثات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة[72].

وفي الدورة الرابعة عشرة التي انعقدت في النصف الثاني من عام 1959م قدمت اثنتان وعشرون دولة أفروآسيوية من ضمنها الجمهورية العربية المتحدة[73] مشروع تسوية طالبت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مفاوضات فورية للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة[74].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية تقدم "محمود فوزي" ممثل الجمهورية العربية المتحدة ببيان أوضح فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة المؤيد للوطنيين الجزائريين في المعركة التي يخوضونها ضد فرنسا في سبيل تحقيق الاستقلال، وأشار إلى مشروع "ديجول" الخاص بإجراء استفتاء في الجزائر، حيث قال: "إنه يكون من شأن الجزائريين بطبيعة الحال، ومن شأنهم وحدهم أن يتخذوا قراراتهم الخاصة، ونحن نلاحظ ونسجل اعتراف فرنسا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم"[75].

وفي ختام البيان أبرز "محمود فوزي" موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية حيث قال: إن موقف الجمهورية العربية المتحدة في حكومة الجزائر وشعبها في كفاحها من أجل تسوية سليمة لاستقلال الجزائر واسترداد البلاد والمحافظة على سلامة الأرض سيظل كما كان في أي وقت مضى هو موقف الحزم والتصميم[76].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هاجم ممثل الجمهورية العربية المتحدة "محمود فوزي" الأمم المتحدة واتهمها بالسلبية في معالجة قضية الجزائر، وحَثَّ على بدء المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين من أجل تسوية نهائية للقضية الجزائرية، حيث قال: "إذا كانت هناك حرب يجب خوضها فيما يتصل بالجزائر...فيجب أن تكون حربا للانتصار على هذه العقبات يجب أن تكون حربا على الحرب في سبيل انتصار السلام[77].

وعلى الرغم من إدارج القضية الجزائرية في هذه الدورة ودراستها دراسة وافية ورغم إصرار معظم الوفود العربية والإفريقية على إيجاد تسوية سليمة للقضية الجزائرية، إلا أن قرار هيئة الأمم المتحدة كان مجحفا في حقها[78] حيث أصدرت الهيئة قرارا دعت فيه إلى فتح مفاوضات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[79].

وعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة إلى مناقشة القضية الجزائرية في شهر ديسمبر عام **1960م**[80]. وفي الوقت الذي كانت اللجنة السياسية تبحث قضية الجزائر، قام الجنرال "ديجول" بزيارة إلى الجزائر كان القصد منها تفنيد مطالب الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة الرامية إلى استقلال الجزائر، والزعم بأن الشعب الجزائري يؤيد السياسة الفرنسية في الجزائر، إلا أن ما حدث هو العكس، حيث استقبل بمظاهرات صاخبة عبر فيها الشعب الجزائري عن سخطه مطالبا بالاستقلال، وتحولت المظاهرات السلمية إلى مجازر وحشية حيث سقط الكثيرون قتلى وجرحى[81].

وعند مناقشة القضية الجزائرية في الجلسة الثانية للجنة السياسية للأمم المتحدة شارك ممثل الجمهورية العربية المتحدة "محمود فوزي" في تلك المناقشة، وأستهل كلامه بمطالبة الأمم المتحدة لاتخاذ

موقفا واضحا من القضية الجزائرية وإيجاد حلا لها وناشدها بالحزم في اتخاذ قراراتها بشأن الجزائر مع ممثلي الشعب الجزائري، حيث ذكر: أنه لو كان يرغب في إجراء استفتاء حقيقي فإنه يكون مسرورا لإشراف الأمم المتحدة على هذا الاستفتاء[82]، وفي ختام البيان كرر ممثل الجمهورية العربية المتحدة نداءه إلى الأمم المتحدة مطالبا إياها بإيجاد حل منطقي ومعقول يتماشى مع وضع الشعب الجزائري حيث قال: إن على الأمم المتحدة بأن لا تكرر غلطاتها السابقة، وأن تعمل بكل ما أوتيت لوضع حدّ للحرب الجزائرية"[83].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر **1960**م ألقى الرئيس"جمال عبد الناصر" خطابا باسم الجمهورية العربية المتحدة، أبرز فيه تطور القضية الجزائرية التي اعتبرها من الأمور البالغة الأهمية مذكرا الأمم المتحدة بتجاهلها لهذه القضية، موجها اللوم والعتاب للحكومة الفرنسية متهما إياها بعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشان القضية الجزائرية، حيث قال: "إنه من الأمور البالغة الأهمية أن لا تنسى الأمم المتحدة نفسها ولا تنسى قراراتها، وإلا فإننا نشجع بذلك الذين يحاولون تناسي الأمم المتحدة وتجاهل وجودها، وإننا لنرى المثال الصارخ لهذا التجاهل في سياسة فرنسا اتجاه الجزائر، فلقد عرقلت الحكومة الفرنسية كل محاولات الأمم المتحدة الهادفة إلى وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر[84]، ثم أعلن سياسة فرنسا في الجزائر وما يمارسه جيشها نحو الشعب الجزائري، يهدف أساسا إلى جعل الجزائر جزء من فرنسا حيث قال: "إن حكومة فرنسا تتصور أنها قادرة بالمدافع على تغير إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الافريقية، وجعل شعبها جزء من الأمة العربية، فإذا هي تحاول أن تجعل من أرضها امتدادا جغرافيا لفرنسا ومن شعبها شعبا تابعا مستعبدا[85].

ثم ذكر المؤتمرين برغبة الحكومة الجزائرية ومحاولاتها في الوصول إلى إيجاد حل سلمي، ولكن دون الوصول إلى نتيجة إيجابية[86]، وأشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى المفاوضات السرية التي جرت في القاهرة عام **1956**م بين وفد جبهة التحرير الجزائرية ووفد الحكومة الفرنسية، حيث قال: "إن هذه الرغبة في السلم القائم على العدل من الجانب الجزائري والإجماع العربي قد لقيت ما كانت تستحقه من نية حسنة، ثم تأسف لموقف الحكومة الفرنسية فقال: إنه لمن دواعي الأسف أن الحكومة الفرنسية راحت تقيم معسكرات الاعتقال، وراحت تجرب أنواع التعذيب الوحشي ضد الأحرار من ثوار الجزائر، الأمر الذي ثار له الضمير العالمي حتى في فرنسا نفسها[87].

وأشار عبد الناصر إلى رغبة الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإيجاد حل سلمي يتماشى مع أهدافه وأماله، مؤكدا أن الثورة الجزائرية سيكون الانتصار حليفها، وفي ختام خطابه طالب الأمم المتحدة بأن تتدخل للقيام بواجبها حيث قال: "وأظن أننا لا نغالي إذا ما تقدمنا بطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وتحت رقابتها وفي حماها"[88].

وكان لهذا الخطاب إلى جانب خطب الزعماء الآخرين من أقطاب دول عدم الانحياز، أثره الإيجابي على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي اتخذت قرارًا نص على:

– اعتبار استمرار الحرب في الجزائر خطرا على الأمن والسلام الدوليين، وتأكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته"[89].

وخلال عام 1961م دخلت قضية الجزائر مرحلة جديدة وحاسمة، خصوصا بعد أن رضخت فرنسا وقبلت الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير، لكن ذلك لم يمنع من إثارة القضية الجزائرية في الدورة السادسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة بناء على طلب تقدمت به اثنتان وأربعون دولة آسيوية وإفريقية من بينها الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمعية العامة، حيث عرضت القضية الجزائرية على الهيئة السياسية لهيئة الأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1961م[90].

وقد تركزت خطب ممثلي الدول المساندة للقضية الجزائرية على ضرورة الإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا تنفيذا لقرار الأمم المتحدة، والوصول إلى نتائج مرضية تضمن للجزائريين حق تقرير مصيرهم والاستقلال الكامل[91]، وقد ألقى عمر لطفي ممثل الجمهورية العربية المتحدة في هذه الدورة بيانا أبرز فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية، حيث ذكر: أن قضية الجزائر قضية عربية بالدرجة الأولى، وقد حدد ذلك في عدة نقاط، حيث أكد على أن الجميع يعرف موقف الجمهورية العربية المتحدة، من هذه القضية التي تعنينا لأكثر من سبب، فهي أولا قضية تهم العالم العربي، لأن فرنسا حاولت منذ مائة وثلاثين عام حتى اليوم إزالة الطبيعة العربية للبلاد، وهي ثانيا تهمنا كقضية إفريقية، فقد مرت سبعة أعوام والجزائر تساهم بنضال أبنائها في تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار، وهي ثالثا تهم الأمم المتحدة[92]، وأشار إلى مراحل تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وعاب على الأمم المتحدة أنها لم تجد حلا لهذه القضية[93].

وعند كلامه عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية، ذكر عمر لطفي أن الاتصالات التي جرت بين فرنسا والجزائر كانت تصطدم بصخرة عناد فرنسا وإصرارها على موقفها، وأكد أن وفد الجمهورية العربية المتحدة لا يستطيع أن ينكر أن اعتراف ديجول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري كان خطوة طيبة في طريق الوصول إلى تسوية سلمية، وأقر عمر لطفي أن ضغط الأحداث هو الذي أدى إلى هذه الخطوة، وبرّر فشل المفاوضات برفض الحكومة الفرنسية الاعتراف بالمبادئ الأساسية لوحدة الأراضي الجزائرية، ووحدة الشعب الجزائري، وطالب الأمم المتحدة بأن تقول كلمتها، وتجد حلا لهذه المشكلة بما يتفق مع أمال الشعب الجزائري[94].

ونبه ممثل الجمهورية العربية المتحدة إلى ما تمارسه فرنسا من تعذيب واضطهاد مؤكدا أن ذلك لن يوقف الشعب الجزائري عن كفاحه، وأكد أن أساليب التعذيب والاضطهاد التي لجأ إليها الجيش الفرنسي لن تصرف الجزائريين عن نضالهم، وفي ختام كلمته طالب الأمم المتحدة بإيجاد طريقة لإنهاء هذه الحرب، مؤكدا أن الطريقة الوحيدة هي اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ضمن نطاق وحدتها الإقليمية[95].

وقد عبرت سوريا ومجموعة الدول الأفروآسيوية في البيان الذي تقدمت به في هذه الدورة عن أسفها لتوقف المفاوضات بين حكومة فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية، ودعا الطرفين إلى استئنافها من أجل إعطاء الشعب الجزائري حق تقرير مصيره، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري[96]، وعندما قدم هذا المشروع نال تأييد أغلبية الدول، وبذلك حققت القضية الجزائرية انتصارا دبلوماسيا لأول مرة في هيئة الأمم المتحدة.

وقد تابعت سوريا والدول العربية مرحلة المفاوضات مرحلة بمرحلة حرصا منها على استقلال الجزائر وعودتها إلى الصف العربي كدولة عربية تربطها بالعالم العربي روابط ومقومات حضارية.

ويمكن القول أن موقف سوريا من القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قد ارتكز على منطلقات واضحة تمثلت في أن الدفاع عن القضية الجزائرية كقضية عربية كان بلورة لرؤية القادة السوريين الذين كانوا يرون أن قضايا الأمة العربية قضايا واحدة واستقلال الأمة العربية لا يكتمل ودول عربية تعاني الاستعمار والاحتلال، ولعل هذه القناعة كانت بمثابة الدافع والمحفز للموقف السوري في الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية، ولقد عكس هذا الموقف حقيقة واضحة هي إن الموقف السوري كان له تأثيرا إيجابيا على الدول الأخرى التي اتسم موقفها بالتردد في كثير من الأحيان، ولقد ازداد هذا الموقف تبلورا وصلابة بعد الوحدة المصرية السورية التي كانت بمثابة الفاعل المتميز في المجموعة

الأفروآسيوية، ولعل ما يعكس هذا أن خطب وبيانات ممثل سوريا في كل الدورات التي طرحت فيها القضية الجزائرية للمناقشة، قد اتسمت بالعنف والقوة ومخاطبة فرنسا بصورة مباشرة، حيث كانت هذه الخطب تحمل دلالة واضحة، وهي خلق ترابط حقيقي بين النضال السياسي بالواقع الجزائري وما ميزه من نضال وكفاح، والاستناد على الأدلة القانونية والتاريخية، وذلك لإعطاء القضية الجزائرية صفتها القانونية وبعدها التاريخي والحضاري.

الهوامش:

1- HARBI MOHAMED LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE RAPPORT DE MOHAMED YAZID SUR L'ACTION INTERNATIONAL DE F.L.N. DOCUMENT, NUMERO 3, P, 173.

2–خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الأول 23 جويلية 1952 جانفي 1958 الهيئة العامة لمصلحة الاستعلامات القاهرة ص.ص، 307-308.

3- MOHAMED HARBI, RAPORT DE MOHAMED YAZID, P, 173.

4– جريدة المجاهد، الأربعاء 1 جانفي 1958 العدد 15 ص5.

5– جريدة المجاهد، العدد2، ص21.

6– جريدة المنار السورية، السبت 23 جوان 1956، العدد 1314، السنة السابعة، ص.3

7– جريدة البعث السورية، 13 ماي 1957، العدد 44، ص3.

8– جريدة المجاهد الجزائرية، 13 ماي 1957، العدد 44، ص3.

9– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة السياسية القضية الجزائرية.

10– شوق الجمل: الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكتوبر 1958 حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقية الأول بالقاهرة عام 1966 الدر القومية للطباعة، القاهرة، ص 43.

11–كلمة محمود فوزي وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر اكرا، انظر جريدة الجمهورية المصرية، الجمعة 18 افريل 1958، العدد1572، السنة الخامسة ص 9ـ انظر كذلك يوميات ووثائق الوحدة السورية 1958–1961 المجلد الأول، 3 افريل 1959، وثيقة رقم: 295.

12– كلمة محمود فوزي، المصدر السابق، ص 9.

13– نفس المصدر، ص 9.

14– ليجوم كولين: المصدر السابق، ص.ص، 121،122.

15– ليجوم كولين: نفس المرجع، ص 256.

16–كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر مندورفيا، انظر جريدة الجمهورية المصرية، 17 أوت 1959 العدد 1279، السنة 6، ص، 6، انظر كذلك يوميات الوحدة المصرية السورية، المصدر السابق رقم الوثيقة 2877.

17– نفس المصدر، ص 6.

18–كان الشعب الجزائري يطلق على هؤلاء الجنود "لا ليجو" وهو تحريف للفظ الفرنسي وهي هيئة مكونة من متطوعين غالبا ما يكونون أجانب تحت قيادة ضباط فرنسيين وأجانب وقد كان للفيف الأجنبي تاريخ اسود مع الشعب الجزائري، انظر عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954 – 1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 1962 ص 70.

19– ليجوم كولين، المرجع السابق ص.ص، 256–257.

20– ليجوم كولين، المرجع السابق، ص.ص، 378–380.

21– شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثاره على القضايا العربية القاهرة 1964 ص 157.

22– جريدة المجاهد، الاثنين 16 جانفي 1961 العدد 87، ص 10.

23– تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية الدورة الخامسة والثلاثون 21 مارس 1961 ص.ص، 40–41.

24– جريدة المجاهد، 10 افريل 1961، عدد 63، ص1، انظر كذلك جريدة الاهرام المصرية، 26 مارس1961.

25– جريدة المجاهد، عدد 93، ص 11.

26- محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1971ص.ص 91-92.

27- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص 92.

28- نفس المرجع، ص93..

29- نفس المرجع، ص .92

30-تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية، الدورة الرابعة والعشرون، أكتوبر 1955، ص.19

31- مجلس جامعة الدول العربية، دورة الانعقاد الثاني والعشرون، ص .6

32-Le Monde : 13 -14 Novembre 1954.

33-Alger répuiblicain, 14 – 15 Novembre 1954.

34- تقرير الأمين العام، المصدر السابق، ص 18

35- جريدة المنار، الاثنين 9 افريل 1956، العدد 258، السنة 7، ص.1

36 – جريدة النضال، الجمعة 13 افريل، العدد 1375، ص .1

37- جريدة النضال، الأحد 30 ماي 1956، العدد 3405، ص .2

38- جريدة المنار، الاثنين 18 ماي 1956، العدد 1292، السنة 7، ص.2

39- جريدة النضال، السبت 21 افريل 1956، العدد 1268، السنة 7، ص.3

40- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة السياسية،ث 1486/د29/ج5 .

41- الجامعة العربية، الأمانة العامة، مضبطة الجلسة الأولى، لمجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والثلاثين 18 أكتوبر .1958

42- مذكرة الامين العام إلى مجلس الجامعة في دورة اجتماعه الحادي والثلاثين د/2/2/20ب 1.

43- مجلس جامعة الدول العربية، دورة الانعقاد العادي، الحادي والثلاثين مضبطة الجلسة الأولى 2 مارس 1959م

44-مجلس جامعة الدول العربية، دورة الاجتماع العادي الثاني والثلاثين، الدار البيضاء 1 سبتمبر 1959.

45-جامعة الدول العربية الأمانة العامة، ق1595/د 32، ج4، 7 سبتمبر1959م.

46- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ق 1595/د32/ج7،4سبتمبر.1959

47- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزارة الشؤون الخارجية –ش–ع/83/.60

48- الجمهورية العربية المتحدة،وزارة الخارجية،الإدارة العربية رقم القيد 449 سري رقم الملف 363/503/.1

49- مجلس جامعة الدول العربية دورة انعقاده العادي السابعة والثلاثون 4 افريل .1962

50- جامعة الدول العربية ،الأمانة العامة ، الدورة السابعة والثلاثون.

51-YACEF SAADI, LA BATAILLE D'ALGER, T1, E.N.A.L.ALGER 1984 P219.

52- صحيفة الأهرام، 6 جانفي 1955 ، العدد 24879، السنة 81 ، ص 2.

53 – احمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، ص.97

54 – صلاح العقاد، المغرب العربي، ص .449

55- تتضمن هذه الفقرة على أنه ليس في الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطات الداخلي لدولة ما.وليس فيه ما يقتضي مثل هذه الوسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق انظر: صلاح العقاد المرجع السابق، ص.450

56- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدورة الثانية د/4/2/32 قضية الجزائر في الأمم المتحدة.

57 – كلمة ممثل سوريا في الأمم المتحدة،الدورة العاشرة 1955، أنظر: جريدة النضال السورية، الجمعة 24 جوان 1955 العدد 1027 السنة 6، ص.1

58- YEAR BOOK UNIED NATIONS 1955, DEPARTEMENT OF PUBLIC -58 INFORMATION, UNITED NATION, FIRST PRINTING, ANNEE 1955, NEW YORK1955, P-94.

أنظر: كذلك جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائر في الأمم المتحدة د/4/2/32

59- جريدة النضال الأحد 16 جوان 1956 العدد 3424.ص.1

60- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية د/4/2/32./.

61- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية د/4/2/32.

62 -الجامعة العربية، اللجنة السياسية، جدول أعمال الجلسة الأولى سبتمبر 1957 القاهرة، ص 27.

63-YEAR BOOK UNITED NATION, 1975. DEPARTEMENT PUBLIC -63 INFORMATION MANFAVTURED IN THE UNITED STATES OF AMERICA, 1957 P 131.

64 – صلاح العقاد، المغرب العربي، ص450.

65– الجامعة العربية، اللجنة السياسية، محضر أعمال الجلسة الأولى سبتمبر 1957، القاهرة ص .118

66– خيري حماد، المرجع السابق، ص، .400

67 – جريدة البعث،1 فيفري 1957م، العدد 40، ص .4

68 – نفس المصدر.

69–بيان أمين عام وزارة الخارجية السورية، في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية عشرة عم 1957 أنظر ك جريدة المنار السورية 11 فيفري 1957، العدد 1500، السنة 8، ص2.

70 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائر في الأمم المتحدة د/4./2/32

71– نفس المصدر.

72 – نفس المصدر.

73– لاتحاد المصري السوري الذي تشكل في الخامس مارس 1958 بعد استفتاء عام، أسفرت نتائجه على 99.99% وقد أعطى هذا الاتحاد دعما قويا للثورة الجزائرية وقضايا التحرر العربية عامة.

74 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائري في الأمم المتحدة د/4/2/32.

75 - بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة عشر عام 1959، انظر جريدة الأهرام 6 أكتوبر 1959، العدد26595السنة 85 ص .7

76 – نفس المصدر، ص7

77– بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة عشر، عام 1959 أنظر: جريدة الأهرام 30 ديسمبر 1959 ـــالعدد 26654، السنة 85، ص .1

78 – الجامعة العربية، الإدارة السياسية، القضية الجزائرية في مرحلتها الحالية من افريل 1957 إلى أوت 1959 القاهرة 1959 ص.403

79 – جريدة المجاهد، الثلاثاء 15 ديسمبر 1959، العدد 57، ص .6

80– خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، المرجع السابق ص .404

81 – الجامعة العربية، الأمانة العامة، تقرير الأمين العام 21 مارس 1961.ص 40

82– بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، أنظر: جريدة المجاهد الأثنين 19 ديسمبر 1966، العدد 85 ص.22

83– بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص.22

84 – خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحد في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، أنظر جريدة المجاهد 13 أكتوبر 1960 العدد 87، ص2 أنظر، كلك جريدة الجمهورية المصرية 28 ديسمبر 1960، العدد 2474، السنة7، ص1، 2، 3، .4

85– خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، المصدر السابق، ص2.

86–نفس المصدر ، ص.3

87– خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، المصدر السابق، ص2.

88 – خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، المصدر السابق ص3.

89– خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة ص 404.

90 – جريدة المجاهد 25 ديسمبر 1961، العدد 111، ص 2.

91– خيري حماد، المرجع السابق، ص 410.

92– كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة عشر عام 1961، أنظر: خيري حماد المرجع السابق، ص: 422.

93– نفس المرجع، ص 422.

94– كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة عشرة عام 1961 ــ أنظر: خيري حماد المرجع السابق، ص 422.

95– نفس المرجع السابق، ص 422.

96 – جريدة المجاهد، 25 ديسمبر 1961م، العدد111، ص2